ثانيا :الشراكة

اعتمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات الرائدة منهج الشراكة الأجنبية كآلية للنمو والتوسع الخارجي ،ومن ثمة تحقيق التكاملية وتعزيز القدرة التنافسية ،وما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه الاستراتيجية بين الشركات العالمية الرائدة فمن باب أولى أن تسعى المؤسسات المثقلة بالأزمات والتي تفتقر إلى التكنولوجيا العالية والموارد الكافية للبحث عن شركاء لهم ما يعود على تلك المؤسسات بالتطور والنمو .

أما بالنسبة للجزائر فقد أدى دخولها إلى اقتصاد السوق إلى انفتاح الاقتصاد على الشراكة الأجنبية ،كما ساعدها على الانفتاح رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ويظهر ذلك من خلال توقيعها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،وقد اعتبرت الشراكة الأجنبية من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن طريق الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية والتعاون معها لتتمكن من تحسين جودة منتوجاتها وهو ما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق ،كما أصبح عدد عقود الشراكة المبرمة مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة وبهذا التوجه توسع مجال الشراكة الأجنبية في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات .

1-مفهوم الشراكة وتمييزها عن غيرها

تعتبر الشراكة الأجنبية في المجال الاقتصادي ذات مفهوم واسع وسنسلط الضوء في هذا الدرس على مفهوم الشراكة في المؤسسات العمومية الاقتصادية ،وتحديد هذا المفهوم يتطلب التمييز بين الشراكة وما قد يتداخل معها من مصطلحات مثل التعاون والتحالف الاستراتيجي .

أ-**مفهوم التعاون :**إن مفهوم التعاون ينطوي على مجموعة كبيرة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات ويستند التعاون أساسا إلى عنصر الثقة بين الأطراف المتعاونة ،ومهما كان شكل تلك التعاقدات فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص وهي أنها اتفاقيات طويلة المدى ،توافق أهداف الأطراف المتعاقدة وغياب المنافسة بين الأطراف طيلة فترة التعاون ،ونميز بين نوعين من التعاون وهما التعاون بين مؤسسات غير متنافسة ،والتعاون بين المؤسسات المتنافسة وهو ما يعرف بالتحالف الاستراتيجي.

ب-مفهوم التحالف الاستراتيجي :يقصد بالتحالف الاستراتيجي سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بغية الاستفادة من الموارد المشتركة بينهما .

كما يقصد به إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق .

كما يعرّف بأنه عبارة عن تعاون بين أطراف متنافسة يقوم أساسا على الثقة المتبادلة بينهما من أجل الاستعمال المشترك للموارد قصد تحقيق مصالح وأهداف مشتركة خلال فترة محددة .

ج-مفهوم الشراكة :تعرّف الشراكة بأنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون بين الشركاء ،ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري ،وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ،وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق ،كما يتقاسم الطرفان الأرباح .

كما تعرّف الشراكة بأنها عبارة عن تعاقد بين مؤسستين أو أكثر متنافستين أو غير متنافستين لفترة زمنية محددة قائمة على أساس التعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف مع الحفاظ على استقلاليتهما القانونية .

من خلال ما سبق نستنتج بأن كل من الشراكة والتحالف الاستراتيجي هما من أشكال التعاون غير أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ،أما الشراكة فتكون بين الأطراف المتنافسة وغير المتنافسة .

د-مفهوم الشراكة الأجنبية :تعرّف الشراكة الأجنبية بأنها إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ،والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الإختراع والعلاقات التجارية ،وكذلك المساهمة في عملية الإنتاج والتوزيع ومختلف أنشطة المؤسسات .

وتعتبر الشراكة الأجنبية الوجه الآخر للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه **:''ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول المستثمر المباشر في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بين مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .''**

2- أنواع الشراكة الأجنبية :

يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية :

أ-الشراكة الصناعية :تعرّف بأنها اتفاق بين الأطراف للإشتراك في التكاليف والمخاطر المصاحبة للاستثمار الصناعي وتصبح الشراكة الصناعية ذات جدوى اقتصادية عندما يملك كل طرف أو شريك مالا يملكه الطرف الآخر .

وتتم الشراكة الصناعية عن طريق عدة عقود نذكر منها :

***عقود التصنيع** :وهي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين مؤسسة أجنبية وإحدى المؤسسات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام المؤسسة الوطنية نيابة عن المؤسسة الأجنبية بتصنيع وإنتاج منتجات الشركة الأجنبية وتساهم هذه العقود في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وتنمية مهارات العمال .

تنطوي عقود التصنيع على التعاون في المجال التقني دون التدخل في رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لقطع غيار السيارات وغالبا ما يكون هذا النوع من الشراكة الصناعية بين مؤسسة محلية تملك مباني وأجهزة للتحويل والإنتاج ومؤسسة أجنبية لها مهارات وكفاءات عالية .

***اتفاقيات المقاولة من الباطن :**وهي اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم فيها أحد الأطراف بإنتاج سلعة أو توريد أو تصدير المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول الذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية .

ب-عقد الشراء بالمبادلة :من خلال هذا العقد يلتزم المصدر بشراء جزء من الإنتاج المصنوع ،ومعنى ذلك أن الشريك الذي يمون المؤسسة بالأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج يلتزم بمقابل ذلك بشراء المنتوج التام الصنع ,

ج-الشراكة التجارية :تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر ،إن هذا النوع من الشراكة قد يكون وطنيا أو دوليا ومع مؤسسات ذات أحجام مختلفة ،فمثلا المؤسسات المتوسطة تلجأ إلى إبرام اتفاقية شراكة مع مؤسسات أكبر منها حتى تنمو وتدخل إلى أسواق جديدة .

د-الشراكة الخدماتية :من بين أشكال الشراكة الخدماتية نجد عقود التسيير والإدارة والتي هي عبارة عن اتفاقيات تقوم بمقتضاها الشركة الأجنبية بإدارة وتسيير كل أو جزء من الوظائف المتعلقة بمشروع معين في الدولة المضيفة وذلك مقابل عائد محدد ،حيث يستفيد الشريك المحلي من خبرات الشريك الأجنبي .

و-**الشراكة المالية :**تخص الاشتراك في الجانب المالي .

ه-الشراكة التقنية :تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج .ومن أمثلتها الشراكة في مجال الأدوية ،الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبيتروكيمياوية .

3-إإجراءات الشراكة

يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب المهتمين بإنشاء شركات مختلطة مع مؤسسات عمومية اقتصادية تابعة للقطاع العمومي التجاري الصناعي وكذا المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية الصناعية عن طريق فتح رأسمال المؤسسة العمومية، وذلك من أجل مساهمة القطاع الخاص في تطوير النشاط الاقتصادي المحلي وتنويعه وتحويل التكنولوجيا. وتحت إشراف الشركة العمومية القابضة أو المجمع الصناعي ووفقا لاستراتيجيتها المعتمدة، ويتبع الخطوات التالية:

1-إرسال التعبير عن الاهتمام:

يقوم المستثمر الراغب في إنجاز شراكة مع المؤسسة العمومية الاقتصادية بإرسال اهتمامه إلى هذه الأخيرة من أجل إجراء مفاوضات وذلك حسب النشاط وكذا استراتيجية كل مجمع صناعي عمومي، أوفي حالة إعلان عن عروض شراكة مقترحة من طرفها.حيث تقوم الشركة الأم بدراسة اهتمام المتعامل الاقتصادي مع المؤسسة العمومية التابعة لحافظتها، وفي حالة كان الاهتمام جدي ويتماشى مع استراتيجية المجمع الصناعي العمومي ، يباشر الأطراف مرحلة المحادثات الأولية.

2-**إجراء محادثات أولية :**

بعد دراسة جدية الاهتمام، تقوم المؤسسة المعنية باستدعاء المتعامل الاقتصادي لإجراء معه محادثات أولية حول مشروع الشراكة لاسيما الجوانب المالية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية والتكنولوجية. وفي حالة الوصول إلى اتفاق مبدئي، يقوم الأطراف بالتوقيع على بروتوكول اتفاق وكذا على سرية تبادل المعلومات.

3-التوقيع على بروتوكول الاتفاق:

يقوم الأطراف بالتوقيع على هذه الوثيقة من أجل توثيق الاتفاق على العناصر الأساسية لمشروع الشراكة، كما يتم في هذه المرحلة تبادل الوثائق تحت شرط الحفاظ على سرية المعلومات المتبادلة. وبعد التوقيع علة هذه الوثيقة يباشر الأطراف في مرحلة المفاوضات.

4-المفاوضات:

في هذه المرحلة يسمح للمتعامل الاقتصادي وخبراؤه بالقيام بالعناية الواجبة، زيارة المواقع، الاطلاع على جمع المعلومات المتعلقة بمشروع الشراكة، تقييم الشركة، ...إلخ

من جهته، يقوم المجمع العمومي الصناعي أو المؤسسة العمومية الاقتصادية المعنية بمشروع الشراكة بالتحقيق والتأكد من صحة المعلومات الواردة من المتعامل الاقتصادي وكذا زيارة مواقعه.

وتشمل بعض العناصر الرئيسية التي يتعين التفاوض بشأنها ما يلي:

- نطاق أنشطة الشركة؛
- الاستراتيجية المعتمدة لتنفيذ أنشطة الشركة؛
- الشكل القانوني الذي ستتخذه الشركة؛
- مقدار رأس المال ونسبة المساهمة لكل من الأطراف؛
- تحديد طبيعة المساهمات وقيمتها (عينية أو نقدية)؛
- كيفيات إدارة الشركة بين الطرفين...

وفي حالة انتهاء مرحلة المفاوضات ووصول الأطراف إلى اتفاق لإنشاء مشروع الشراكة يتم إبرام مشروع عقد المساهمين مرفق بمخطط الاستثمار.

5-مشروع عقد الاستثمار مرفق بمخطط الاستثمار :

يتضمن مشروع عقد المساهمين مرفق بمخطط الإستثمار جميع العناصر التي اتفقت عليها الأطراف لاسيما الالتزامات لإنشاء واستمرارية الشركة المختلطة.وفي هذه المرحلة تقوم المؤسسة العمومية الاقتصادية بعرض مشروع عقد المساهمين مرفق بمخطط الإستثمار على هيئاتها الاجتماعية للمصادقة.وفي حالة المصادقة يتم إرساله إلى وزارة الصناعة ممضى بالأحرف الأولى من طرف الشركاء.

6-مصادقة مجلس مساهمات الدولة على مشروع إنشاء الشركة المختلطة:

تقوم وزارة الصناعة، التي تضمن الأمانة التقنية لمجلس مساهمات الدولة، ببرمجة مشروع الشراكة (مشروع عقد المساهمين مرفق بمخطط الإستثمار) للدراسة والمصادقة بموجب لائحة. وفي حالة مصادقة المجلس يقوم الشركاء بالتوقيع النهائي على عقد المساهمين مرفق بمخطط الإستثمار.

7-انشاء الشركة المختلطة:

بعد مصادقة مجلس مساهمات الدولة والتوقيع على عقد المساهمين يقوم الشركاء بعقد الجمعية العامة التأسيسية للشركة المختلطة طبقا لأحكام القانون التجاري. وبعدها يتم إيداع الملف لدى المركز الوطني للسجل التجاري للحصول على السجل التجاري و مباشرة باقي الإجراءات القانونية لممارسة النشاط.

-أمثلة عن الشراكة الأجنبية في الجزائر :

ويمكن أن نذكر الأمثلة التالية :

1-في قطاع المحروقات :يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ،حيث يمثل نسبة 97 % من إجمالي الصادرات ،ويمثل قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي للمستثمرين الأجانب ،ونشير أن مشاريع الشراكة ارتكزت بشكل أساسي على قطاع المحروقات ،وبعد تعديل قانون المحروقات سنة 1986 دخلت العديد من الشركات العالمية للإستثمار في قطاع المحروقات والتي نذكر منها على سبيل المثال :

-عقد شراكة بين سوناطراك وبين شركة **بيترو كندا** يتعلق بتأهيل اليد العاملة في مجال المحروقات ,

-عقد شراكة بين سوناطراك والشركة الماليزية **بيتروناس** يتعلق بالبحث في المنطقة الشمالية الشرقية حاسي مسعود

-إنشاء شركة مختلطة بين سوناطراك والشركة الصينية CNPC ،وذلك من أجل إنجاز مصفاة بمنطقة أدرار الجزائرية

وغيرها من الشراكات التي مازالت تتدفق في قطاع المحروقات .

2-خارج قطاع المحروقات :

-الشركة الفرنسية neuf Cégetal توقع عقد شراكة لتطوير تقنية ADSL

-الشركة الايطالية BUZZI Unicem تشتري أسهم بقيمة 35 %من مصنع الاسمنت بالحجار .

-عقد الشراكة بين شركة سيدار للحديد والصلب مع الشريك الهندي "إسيات" الذي التزم بحماية مناصب الشغل لمدة 4 سنوات مقابل تخفيض الدولة لأسعار الكهرباء والغاز ونقل المواد المنجمية بنسبة 30% بالإضافة إلى تخفيضات في الضرائب والتأمينات الاجتماعية .